

أثر المعنى الدلالي في توجيه المعنى النحوي

م.م. تحسين علي مهدي
مديرية تربية صلاح الدين

مستخلص:

يتناول البحث المعنى الدلالي وبيان أثره في توجيه المعنى النحوي ولا سيما ما يتعلق منه بظاهرة مهمة من الظواهر النحوية وهي ظاهرة الإعراب إذ يتضح دور المعنى بشكل كبير في آراء اللغويين المحدثين في العلاقة التي تربط المعنى الدلالي بالمعنى النحوي وانعكاس تلك العلاقة على تحليل الظاهرة النحوية ، وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول للاستدلال بالمعنى على وجوه الإعراب والثاني للعلاقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى والثالث لتجاذب الإعراب والمعنى
الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعنى، الدلالة، المعنى النحوي .

The effect of the semantic meaning in directing the grammatical meaning

Researcher: M. Tahsin Ali Mahdi
Salah Al-Din Education Directorate

Abstract :

The research deals with the semantic meaning and the statement of its impact in directing the grammatical meaning, especially what is related to it with an important phenomenon of grammatical phenomena, which is the phenomenon of syntax, as the role of meaning becomes clear in the multiplicity of syntactic aspects and their many possibilities. The relationship between the semantic meaning and the grammatical meaning and the reflection of that relationship on the analysis of the grammatical phenomenon.

Keywords: parsing, meaning, semantics, grammatical meaning.

وقد تنوعت مصادر البحث بين كتب النحو، واللغة، والبلاغة، كان من أهمها: الكتاب لسيبويه (ت 180 هـ)، والخصائص لابن جني (ت 392 هـ) ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، والبنى النحوية لنعوم تشومسكي، وغيرها .
اسأل الله أن يسدد الخطى وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم فممنه وحده نستمد العون والتوفيق .

المبحث الأول :

الاستدلال بالمعنى على وجوه الإعراب

يتضح دور المعنى بشكل كبير في تعدد الأوجه الإعرابية وكثرة احتمالاتها، إذ يتعين لكل وجه إعرابي معنى خاص به دون غيره من الأوجه الأخرى، فهي: ((ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وأن جواز أكثر من وجه نوع تعبيرى ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء، وكما تشاء، وإنما لكل وجه دلالة، فإن أردت وجهاً ما، لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً إلا إذا كان لغة، نحو قولك: ما محمد حاضراً، وما محمد حاضراً، فالأولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى، وفيما عدا ذلك لا بد أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة⁽¹⁾.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .
أما بعد :

فلم يكن النحو العربي علماً يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم كذلك بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين؛ إذ نجد في مؤلفات النحويين القدماء إشارات إلى أهمية المعنى ودوره الواضح في تفسير كثير من الظواهر النحوية وتحليلها فضلاً عن افتقار الإعراب إليه ما يؤكد الصلة الوثيقة بين علمي النحو والدلالة تلك الصلة التي تكاد تكون غير معلومة لدى كثير من الدراسين المحدثين، إذ يشكل المعنى ضابطاً مهماً في وصف الظاهرة النحوية وتحليلها وتوجيهها؛ لذلك سعى النحويون والبلاغيون منذ بداية عصر التأسيس النحوي إلى الاستعانة بالمعنى في الكشف عن العلاقات التي تربط عناصر التركيب النحوي فضلاً عن الوظائف التي تؤديها تلك العناصر .
ولعل السبب للكتابة في هذا الموضوع هو محاولة إبراز العلاقة بين المعنيين الدلالي والنحوي والوقوف على آراء عدد من علماء العربية فيها من نحويين وبلاغيين قديماً وحديثاً .

وقد اقتضت خطة البحث تقسيمة على مقدمة، وثلاثة مباحث تقفوها خاتمة اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

تناولت في المبحث الأول : الاستدلال بالمعنى على وجوه الإعراب وأما المبحث الثاني فخصصته للعلاقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ودرست في المبحث الثالث تجاذب الإعراب والمعنى وختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائجه.

الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلا سير⁽³⁾.
إن عناصر التركيب تتضمن مستويات دلالية تختلف باختلاف تلك العناصر والعلاقات التي تنظمها، فالعلاقة - مثلاً - بين المبتدأ والخبر علاقة نحوية ثابتة لكنها من حيث المعنى الدلالي الذي تؤديه تنوع تبعاً لاختلاف طرفي العلاقة، ويؤدي هذا التنوع أو التعدد في المعنى الدلالي دوراً حتمياً في التوجيه الإعرابي لبعض عناصر التركيب التي ترتبط بأحد طرفي العلاقة النحوية التي يمثلها كل من المبتدأ والخبر؛ لذا نجد المعنى الدلالي الذي تعبر عنه تلك العلاقة في مثل قولنا: (له صوت) يختلفاً بشكل كبير عن المعنى الدلالي الذي تعبر عنه العلاقة النحوية ذاتها في قولنا: (هذا صوت)، من هنا اتخذ سيبويه الاختلاف في المعنى الدلالي منهجاً، ليرجح نصب (صوت حمار) في حالة ارتباطه بالجملة الأولى، في حين يرجح الرفع إذا ما ارتبط بالجملة الثانية؛ لذلك يقول: ((هذا باب ما الرفع فيه الوجه، وذلك قولك: هذا صوت، صوت حمار، لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت: هذا فالصوت هو هذا، ثم قلت: هذا صوت حمار، لأنك سمعت نهاقاً، فلا شك في رفعه، وإن شبهت أيضاً فهو رفع، لأنك لم تذكر فاعلاً يفعل، وإنما ابتدأته كما تبدئ الأسماء، فقلت: هذا، ثم بنيت عليه شيئاً هو، فصار، كقولك: هذا رجلٌ رجلٌ حرب، وإذا قلت: له صوت فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يُجَعَلَ كالأسماء أحسن وأجود، فصار كقولك هذا رأسٌ رأسٌ حمار، وهذا رجلٌ أخو حرب إذا أردت

ونجد سيبويه (ت 180 هـ) يقابل بين التراكيب النحوية في ضوء دلالاتها، ومن ذلك قوله: ((... وتقول: كتبت إليه أن لا يقول ذاك، وكتبت إليه أن لا تقول ذاك، وكتبت إليه أن لا تقول ذاك، فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك: لئلا تقول ذاك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك، أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره))⁽¹⁾.

ويظهر الفرق في المعنى في الاستفهام نحو قولك: ((ما اليوم: وما اليوم؟ رفعاً ونصباً، ولكل معنى دلالي يختلف عن الآخر، فالرفع يحمل دلالة الاستفهام عن مسمى اليوم: السبت أم الأحد أم الاثنين ... أما النصب فيحمل دلالة الاستفهام عما حدث في اليوم))⁽²⁾.

ويوجه سيبويه الإعراب في ضوء المعنى الدلالي العام للتركيب معتمداً التمييز بين أبعاد دلالية معينة تؤديها علاقات نحوية مخصوصة، إذ يفرق بين علاقات متعددة كالعلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه والصفة بالموصوف والمبتدأ بالخبر، ويجعل المعنى الدلالي الذي تعبر عنه العلاقات النحوية موجهها في اختيار وجه إعرابي معين، أو ترجيح وجه على آخر، إذ يقول: ((هذا باب يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً، وذلك إذا كان الآخر هو الأول. وذلك نحو قولك: له صوت صوتٌ حسنٌ، وإنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوت حسنٌ، وإنما ذكرت الصوت توكيداً، ولم ترد أن تحمله على الفعل، لما كان صفةً، وكان الآخر هو الأول ... وأما: له صوت صوت حمار، فقد علمت أن صوت الحمار ليس الصوت

(1) الكتاب: 3 / 166.

(2) المصدر نفسه: 1 / 418.

(3) الكتاب: 1 / 363.

(الشبهه) (1).

قلت: ورهبانية مبتدعة لهم، وهذا غير جائز؛ لأن (الرهبانية) لو كان حكمها حكم الرحمة ما وصفت بأنها مبتدعة من جهتهم) (5). وبهذا تابع الجرجاني من سبقه من النحويين، ووافقهم في اعتماد المعنى أساساً في تحليل الظواهر اللغوية والكشف عن الأوجه الإعرابية.

أما أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) فقد رجح الوجه الذي يتفق، والمعنى في إعراب لفظ (أربعين) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (6) بقوله: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ مفعول ثانٍ لواعدنا، وتقديره تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف؛ لأنه يصير المعنى واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة) (7).

وذهب العكبري (ت 616 هـ) إلى أن موقع جملة ﴿يَتْلُوهُ حَقٌّ تِلَاوَتِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُوهُ حَقٌّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (8) هو موقع الحالية مرجحاً إياه على الخبرية مستنداً بالمعنى بقوله: ((لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له)) (9)، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري الذي يرى أن (يتلونه) جملة فعلية في موضع نصب على الحالية من الضمير المنصوب في ﴿ءَاتَيْنَاهُمْ﴾، ولا يجوز أن تكون خبراً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، ويرى أن الأمر ليس كذلك إلا أن يكون

وقد استدل الزجاجي (ت 340 هـ) بالمعنى الدلالي على وجوه الإعراب، مثال ذلك ما جاء في كلامه على نصب الفعل المضارع بعد حتى بقوله: ((تقول: سرت حتى أدخل المدينة، وحتى أدخل المدينة، بالرفع والنصب، فالرفع وجهان: أحدهما: أن يكون السير والدخول قد وقعا معاً، كأنك قلت: (سرت فدخلت)، فكل موضع صلح فيه أن تقدر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعاً فارفعه، والوجه الثاني: أن يكون السير قد وقع، وأنت تقول: إنك الآن تدخل، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع منه، ... والنصب وجهان: أحدهما: أنك أردت: سرت إلى أن أدخل المدينة، فجعلت دخولك غاية سيرك، والآخر: أن تريد معنى (كي)، كأنك قلت: سرت كي ادخلها)) (2).

واستند الجرجاني (ت 471 هـ) على المعنى الدلالي في استنباط وجوه الإعراب، ففي إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (3) يقول: ((اعلم أن قوله تعالى: ﴿وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ لا تخلو من أمرين: أحدهما: أن يكون الرهبانية منصوبة بالعطف على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾، والثاني: أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسره المذكور كما كانت (الأرض) في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (4) كذلك على ما فسرنا، فلا يجوز الوجه الأول الأجل أنك إذا عطف (رهبانية) على قوله: (ورحمة)، وجب أن تجعل (ابتدعوها) صفة لها، حتى كأنك

(5) المقتصد: 1 / 239.

(6) البقرة: 51.

(7) المقتصد: 1 / 239.

(8) البقرة: 121.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 82.

(1) الكتاب: 1 / 365.

(2) الجمل: 191.

(3) الحديد: 27.

(4) النازعات: 30.

الذين أوتوا الكتاب هم الأنبياء⁽¹⁾.

المبحث الثاني :

العلاقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى .

حظيت العلاقة بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى باهتمام الدارسين للتراث النحوي العربي، وقد تنبه سيبويه ومن قبله شيخه الخليل إلى الفرق بينها، إذ اتضح ذلك على وجه الدقة في عدد من الأبواب النحوية، ومنها باب التعجب، إذ يقول سيبويه: ((وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به)).⁽²⁾

يتضح مما تقدم أن قول الخليل: ((شيء أحسن عبد الله)) بصفة التعجب هو تفسير للمعنى، وكأن المتعجب قدر وجود قوة ما عملت زيادة في صفة الاسم المتعجب منه، فهو يريد من ذلك أن يوصل هذا الإحساس إلى أذهان المتلقين في حين لا يمكن إيضاح انفعال المتعجب ونقله إلى المتلقي، وقد أشار سيبويه إلى ضرورة عدم الخلط بين أسلوب الخبر المتمثل في تفسير المعنى، وأسلوب الإنشاء المتمثل بصيغة التعجب، إذ يقول: ((ودخله معنى التعجب، لاسيما إذا علمنا أن صيغة التعجب متحولة عن صيغة الاستفهام))⁽³⁾.

وقد أشار الكوفيون إلى قبل هذا التحول في حمل الكلام على معنى الإنشاء، إذ يرون أنه لو حمل على معنى الخبر لخرج من باب التعجب كما أن (ما) التعجبية ليست موصولة ولا موصوفة، والفرق

بينها صوتياً واضح من حيث الأداء والنغمة.⁽⁴⁾ ولم يرد في كلام سيبويه ما يفهم أن (ما) موصولة إلا في قوله: ((ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسماً))⁽⁵⁾.

ويرى صاحب المستوفي في النحو أن حمل النحاة (ما) التعجبية التي تحولت عن (ما) الاستفهامية على أنها موصولة بمعنى شيء، أو شيء عظيم غير مقنع، إذ هي عنده ليست بالموصولة ولا بمعنى (شيء) وليس في الجملة ما يكون الكلام به خيراً محضاً فهو يرى أنها كلمة وضعت وحدها للتعجب وهي تناسب (ما) الاستفهامية، وقد ذهب إلى أن تفسيرها بـ (أي) أعجب من تفسيرها بـ (شيء).⁽⁶⁾

وبناءً على ما تقدم ذكره فإن من الواجب الفصل بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وقد تمثل النحاة القدماء توجيهات الخليل، وسيبويه، وتأثروا بآرائهم، وعدّوها الأساس الذي يستندون إليه في مؤلفاتهم وتحليلاتهم النحوية، إذ نجد المبرد (ت 285 هـ) يشترط أن يكون المتعجب فيه مختصاً، فلا يجوز أن تقول: ما أحسن رجلاً، أو ما أجمل إنساناً إلا أن تقيده بما يخرج من الإبهام إلى خبر الاختصاص، فمن صور ذلك قولنا: ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه، فقد جاز ذلك لأننا أخرجنا (رجلاً) من العموم إلى صورة مخصوصة، ولم يكن أحسن وإن نصب (رجلاً) واقعا عليه، إنما هو واقع على فعله، وإنما جاز أن يوقع التعجب عليه، وهو يريد فعله، لأن فعله به كان، وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم.⁽⁷⁾

(4) شرح جمل الزجاجي: 1 / 576 .

(5) شرح الكافية: 1 / 87 .

(6) الكتاب: 1 / 73 .

(7) المستوفي في النحو: 1 / 120 .

(1) البيان في غريب القرآن: 1 / 114 .

(2) الكتاب: 1 / 172 .

(3) الكتاب: 1 / 72 ، ينظر سر صناعة الإعراب: 1 / 129 .

صنعتة، فهذا يوههم من أُمم أنَّ الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال: أنت مع شأنك، فإن قوله: (مع شأنك) خبر عن (أنت) وليس الأمر كذلك، بل لعمرى أن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما شأنك معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعتة مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان... ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير معنى))⁽⁵⁾.

يتضح من النصوص السابقة: أن النحاة قد وقفوا على الفرق بين ما يتعلق بتقدير النظام النحوي المتمثل بتقدير الإعراب وما يتصل بالحدث اللغوي المتمثل بتفسير المعنى، فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر على حين يعتمد تفسير المعنى على مقدر يختلف النحويون في تصوره، فالتركيب الظاهر الذي عرضه ابن جني إلى ضرورة عدم افتراض تركيب لا ينسجم أو يتفق مع الظاهر من علامات إعرابية، وأشار إلى افتراضين للتركيب الظاهر المقدر: الأول: (الحق أهلك قبل الليل، وقد رفضه لعدم اتفاده مع علامة النصب الظاهرة على الليل، لأنه سير الليل بإضافته إلى (قبل)).

الثاني: (الحق أهلك وسابق الليل)، وقد حظي هذا الافتراض بقبول ابن جني بما فيه من صلة قريبة بين البيتين فيكون إعراب التركيب الظاهر كالآتي: (أهلك) مفعول به لفعل محذوف تقديره (إلحق)، و(الواو) حرف عطف، و(الليل) مفعول به لفعل محذوف تقديره (سابق).⁽⁶⁾

ويبدو أن لجوء النحويين العرب إلى تلك التراكيب العميقة المقدرة يتفق وظاهرة مهمة من

من هنا يتضح أن تفسير المعنى قد افترق عن ظاهر الإعراب ومنه أيضاً قول العرب: ما شأنك قائماً؟ إذ يحلل المبرد هذا القول في ((ما أمرك في هذا الحال، فهذا التقدير، والمعنى لم قمتم؟))⁽¹⁾.

ويوافق ذلك ما ذهب إليه الرازي (ت 606 هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾ إذ يرى أن المراد منه: ((الزجر، والعرب تقول للرجل، إذا أرادوا إبعاده من أمر: لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أنه لاشك فيه، ويقول لولده لو أمره: لعلك تقصر فيما أمرك به، ويريد تأكيد الأمر فمعناها لا تترك))⁽³⁾.

ومن هذا الباب استعمال الاستفهام لا لغرض الإجابة، أو الفهم، وإنما لأغراض مجازية أخرى تخرجه عن معناه الحقيقي، كالتوبيخ، أو التعجب، أو الإنكار، كما في قولنا: أظرباً؟ فظاهر اللفظ هو الاستفهام إلا أن المعنى غير ذلك، فأنت تعلم أنه قد طرب، ولكنك تسأله لغرض التوبيخ والتقرير⁽⁴⁾.

ونظراً لأهمية هذه المسألة فقد عقد لها ابن جني (ت 292 هـ) باباً مستقلاً في كتابه (الخصائص)، تحت عنوان (باب الفرق في تقدير الإعراب وتفسير المعنى) حذر فيه من عواقب الانسياق وراء من لا درية له بعلم النحو في تفسير كلام العرب إذ يقول: ((... كقولهم في تفسير قولنا: أهلك والليل، معناه: إلحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا درية له إلى أن يقول: أهلك والليل فيجره، وإنما معناه: إلحق أهلك وسابق الليل...)) ومن ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعتة، وأنت وشأنك، معناه: أنت مع شأنك، وكل رجل مع

(1) المقتضب: 4 / 175 .

(2) هود: 12 .

(3) مفاتيح الغيب: 6 / 17 .

(4) المصدر نفسه اعلاه .

(5) ينظر الكتاب: 3 / 176 .

(6) الخصائص: 1 / 281 - 284 .

بتعلق (إلى) بالفعل (تكتبوه)، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي مستقرا في الذمة إلى أجله⁽⁵⁾.

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾⁽⁶⁾، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعّل) على (أن نترك)، وذلك فاسد من حيث المعنى؛ لأن الله لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو معطوف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى: أن ترك أن نفعّل، ولعل ما دعا إلى هذا الاعراب هو أن المعرب قد لاحظ ورود (أن) والفعل مرتين ووضع حرف العطف بينهما⁽⁷⁾.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾⁽⁸⁾، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو انتصاب (مائة) بالفعل أمات إلا أن ابن هشام يرى أن: ((ذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن (أماته) معنى البشه، فكأنه قيل: فألبشه الله بالموت مائة عام، وحيث يتعلّق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن، أي معنى اللبث، لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد.⁽⁹⁾ ويبدو أن الاعتماد على ظاهر اللفظ يشير إلى علاقات نحوية بين عناصر معينة، بينما يؤدي اعتماد دلالة الألفاظ داخل التركيب إلى رفض علاقات تلك العناصر.

وقد وجد النحويون أن اعتماد البنية العميقة هو السبيل الذي يؤدي إلى تفسير الظواهر اللغوية،

ظواهر اللغة العربية هي ظاهرة الحذف، والتقدير لتسويغ الحركات الإعرابية الظاهرة في التراكيب النحوية، ولا سيما تلك التي تخالف القواعد المتفق عليها بين النحويين.

وقد اعتمد النحويون التراكيب العميقة في مواضع أخرى لها صلة بتركيب الجملة، وكانت غايتهم من ذلك إيضاح، أو تفسير العلاقة بين التركيب الظاهر، والمعنى من ذلك: اشتراطهم في التمييز بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى، ومن ذلك قولنا: محمد أكثر مالا، تكون البنية العميقة (والمقدرة) محمد يكثر ماله، فكلمة (ماله) الواقعة تميزا في البنية الظاهرة هي فاعل في البنية العميقة المقدرة في نظر النحويين،⁽¹⁾ وبهذا يرى ابن هشام (ت 761 هـ) إعراب كلمة (أمداً) تميزا في قوله تعالى: ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾⁽²⁾؛ لأن (الأمد) لا يصلح أن يكون فاعلاً في البنية المقدرة بل يكون مفعولاً به عندما تقول: محمد يحصي مالا، وبذلك لا يكون أحصى أفعل تفضيل بل هو فعل ماضٍ⁽³⁾.

إن تفسير الكلام على الظاهر قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى فساد المعنى المقصود وعدم إفادة الكلام الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة اللجوء إلى التقدير، ومن الأمثلة على ذلك ما أشار إليه ابن هشام في بيان أهمية معرفة المعنى الدلالي العام للتركيب قبل إعراب أحد عناصره، وهو ما يعبر عنه بالمعنى المركب، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾⁽⁴⁾، إذ توحى البنية السطحية للجملة

(5) مغني اللبيب: 2 / 530 .

(6) هود: 87 .

(7) ينظر: بناء الجملة / 204 - 207 .

(8) البقرة: 259 .

(9) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: 154 .

(1) ينظر الجملة العربية: 176 .

(2) الكهف: 12 .

(3) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 598 .

(4) البقرة: 282 .

يقدم وصفاً شاملاً، ودقيقاً للنظام النحوي للغة، وفي هذا تقول لطيفة النجار: ((لابد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات، والنظر فيما يشوي وراءها من معان خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة))⁽²⁾.

المبحث الثالث:

تجاذب الإعراب والمعنى

ذهب النحويون إلى وجوب الأخذ بالمعنى في حال اختلفت أصول المعنى مع قواعد الإعراب، وقد عدوا توافق المعنى مع الإعراب معياراً لصحة المسألة، فقد نقل الزبيدي (ت 379 هـ) عن الفراء قوله: ((وكل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح... ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى مطبق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى))⁽³⁾.

ويرى ابن جني ضرورة التمسك بالمعنى ومراعاته في حال تجاذبه مع الإعراب إذ يقول: ((... وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب))⁽⁴⁾، ويقول في موضع آخر: ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ لنفسك منه، ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى قبلت

ويؤكد ذلك طائفة من الأمثلة التي تزرعها كتب النحو منها:

1. الإعراب التقديري الذي يشتمل على الأسماء المقصورة مطلقاً، والمنقوصة خلا حالة النصب التي تظهر فيها حركة الفتح لا غبر، إذ تقدر العلامة الإعرابية حسب الموقع الإعرابي، وبهذا تؤدي البنية العميقة دوراً مهماً في تحديد وظيفة الاسم المقصور أو المنقوص والعلاقة الخاصة بكل وظيفة.

2. المحل الإعرابي: إذ تحتل المبنيات كلها وظائف نحوية في بناء الجملة ولا يتغير ظاهرها مطلقاً، ويبقى لها عملها الإعرابي، فالضماير على اختلافها وأسماء الإشارة ماعدا المثنى والأسماء الموصولة - ماعدا المثنى وأسماء الشرط كلها مبنية، ومع ذلك لها محلها الإعرابي الذي تحدده البنية العميقة في ترابطها.

3. الحمل على المعنى: وهو رد الصورة المنطوقة (البناء الظاهري) إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التغير المنطوق.

4. الاسم المجرور بحرف الجر الزائد مثل (ما تسقط من ورقة) فهذا الاسم مجرور في ظاهره إلا إن وظيفته مختلفة إذ يكون فاعلاً في هذا المثال إذ يعتمد في تحليله على ما تحدده له البنية العميقة وليس على ظاهر المنطوق⁽¹⁾.

تبين مما سبق أن البنية العميقة هي الأصل الذي ينبغي اعتماده من خلال التحليل اللغوي على الرغم مما يمكن أن يطرأ على هذا الأصل من تغيرات في أثناء النطق.

وقد أدرك النحويون أن الاختصار على الشكل الخارجي للتركيب وحده، أو ظاهر اللفظ ليس كافياً في تفسير الظاهرة النحوية، فضلاً عن أنه لا

(2) الخصائص: 3 / 258.

(3) الخصائص: 1 / 254 - 255.

(4) الاتقان في علوم القرآن: 1 / 284 - 285.

(1) طبقات النحويين واللغويين: 143.

جاء))⁽⁵⁾.

ونافلة القول إن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين المعنى ودراسة النحو إذ إن المعنى ليس علماً مستقلاً قائماً بذاته فقد نبه عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) إلى العلاقة الوثيقة بين النحو والدلالة، والتفاعل القائم بينها إذ يرى أن التركيب ((نسق من العلاقات المتفاعلة في سياق وحدة كلية تحقق قوانين النحو والبلاغة في ضوء العناصر الدلالية، وينبغي ألا يتوقف التحليل عند ظاهرة النص، وإنما يخترق البنية السطحية إلى العميقة))⁽⁶⁾، ويقول أيضاً: ((وليست المزية بواجبة المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض))⁽⁷⁾.

ويتفق ابن خلدون (ت 808 هـ) مع ما ذهب إليه الجرجاني إذ يرى أن علم النحو لا ينفصل عن المعنى، وقد بين المباحث التي تناولها عن النحو بقوله: ((وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع. من كلامه هي: إما تصور مفردات تسند ويسند إليها، ويفضى بعضها إلى بعض والدالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والصفات والحروف، وإما تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة يدل عليها من تغيير الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات وهذه كلها صناعة النحو))⁽⁸⁾.

وعند إمعان النظر في رأي الجرجاني نجده يتفق إلى مدى كبير مع نظرة تشومسكي الذي يرى أن البحث في الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد يكون خطوة معقولة في اتجاه وضع نظرية للتلاقي بين

تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريقة الإعراب حتى لا يشذ منها عليك))⁽¹⁾.

ويرى السيوطي (ت 911 هـ) ضرورة الأخذ بصحة المعنى والتمسك به في حال تنازعه مع الإعراب إذ يقول: ((وقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع، والتمسك به صحة المعنى، ويؤول لصحة المعنى الإعراب))⁽²⁾.

يتبين من رأي السيوطي أن الظاهرة اللغوية ترتكز على المعنى عند تحليلها، وينظر إلى الإعراب من خلاله، وقد وافق اللسانيون المحدثون النحويين القدماء في اعتمادهم المعنى مرتكزاً أساسياً في التوجيه النحوي، فقد أكد تشومسكي أهمية المعنى في التحليل اللغوي بقوله: ((إن الكلام عند التحليل اللغوي دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر))⁽³⁾. وقد عدّ أحد الباحثين المحدثين اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى اتجاهاً صحيحاً في التحليل النحوي وأن المعنى يكون مسؤولاً عن تقديم النموذج النحوي المعني للمثل المحتمل⁽⁴⁾.

ولأهمية المعنى في تحليل الظاهرة اللغوية فقد جعله النحويون حكماً فيما يجوز ولا يجوز من حيث الإعراب، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن السراج (ت 316 هـ) في حديثه عن استثناء النكرة من النكرة إذ يقول: ((لا يجوز أن تستثنى النكرة من النكرات: في الموجب، لا تقل: جاءني قوم إلا رجلاً، لأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نعته أو خصصته جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة فمتى وقعت الفائدة

(1) العربية والفكر النحوي: 193.

(2) الفعليات: 403.

(3) أصول النحو: 1 / 284.

(4) نظرية النظم: 145.

(5) دلائل الإعجاز: 87.

(6) المقدمة: 3 / 1273.

(7) البنى النحوية: 132.

(8) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 18.

النحو والدلالة .. بعبارة أخرى نريد من الإطار النحوي للغة الذي يفرزه ويوضحه نظام القواعد أن يكون قادراً على دعم الوصف الدلالي .
وقد أشار تمام حسان إلى أهمية علم المعاني في النحو إذ عده قمة الدراسات النحوية وأن النحو العربي أحوج ما يكون إلى هذا القسم من أقسام البلاغة ليكون على رأس الدراسات النحوية أو فلسفتها وأن دور المعنى في دراسة التراكيب النحوية أمر لا يمكن إنكاره وقد أجمع عليه النحويون سواء القدماء منهم أو المحدثون إذ إن التلازم بين النحو والمعنى أو الدلالة واضح بما لا يدع مجالاً للشك، وهو تلازم متبادل إذ يقتضي بعضهما الآخر فيؤثر فيه ويتأثر به.

الخاتمة

بعد أن يسر الله السبيل لإتمام البحث أوجز هنا أهم نتائجه :
1. كشف البحث عن الارتباط الوثيق والتفاعل الواضح بين النحو والمعنى وحاجة أحدهما إلى الآخر، وافتقاره إليه، وتأثره به.
2. أظهر البحث اهتمام النحويين القدماء واللغويين المحدثين بالمعنى إذ عدوه أصلاً من الأصول التي يستند إليها في تحليل الظاهرة النحوية.
3. لم يكتف النحويون بظاهر اللفظ في توجيه الإعراب أو في ترجيح وجه إعرابي على آخر إذ لجؤوا إلى التركيب المقدر لإدراكهم أن الاختصار على ظاهر التركيب ليس كافياً في تفسير الظواهر الجوية.
4. يعد ابن جني أكثر علماء العربية اهتماماً بالمعنى وعلاقته بالإعراب حتى أنه أفرد له باباً مستقلاً في الخصائص سماه (باب الفرق بين تقدير

الإعراب وتفسير المعنى) .
5. كشف البحث عن أن الاعتماد على ظاهر اللفظ يشير إلى العلاقات النحوية بين عناصر معينة، بينما يؤدي اعتماد المعنى إلى رفض علاقات تلك العناصر داخل التركيب.
6. إن اعتماد النحويين التراكيب العميقة المقدرة يتفق وظاهرة مهمة من ظواهر اللغة العربية هي ظاهرة الحذف والتقدير لتسوية الحركات الظاهرة في التراكيب النحوية.

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

1. الإتيان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ - 1974 م، (د.ط.).
2. أصول النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت (د.ط.)، (د.ت.).
3. بناء الجملة العربية : محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق - القاهرة 1996 م، ط1.
4. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ط.)، (د.ت.).
5. الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1984 م، (د.ط.).
6. الجملة العربية : دراسة لغوية تحليلية : محمد عبادة، منشأة المعارف بالاسكندرية - مصر، 1984، (د.ط.).
7. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت

- الفكر، عمان - الأردن، 2000 م، (د. ط).
18. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري، (ت 761 هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1956، (د. ط).
19. مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي (ت 606 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1997 م، (د-ط).
20. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق د- كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد، بغداد، 1982 م، (د. ط).
21. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1979 م، (د. ط).
22. مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808 هـ)، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة - القاهرة، ط 3، (د. ت).
23. المستوفي في النحو: علي بن مسعود الفرخان، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة - مصر، 1407 هـ - 1987 م، (د. ط).
24. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: لطيف إبراهيم محمد النجار، تحقيق: نهاد الموسى، الأردن، ط 1، (د. ت).
25. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني وليد محمد مراد، دار الفكر، دمشق - سوريا، 1982 م، ط 1.
- 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1999 م)، (د-ط).
8. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، 1984 م، (د. ط).
9. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 292 هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، مطبعة التوفيق، دمشق، 1985 م، (د. ط).
10. شرح الكافية في النحو: رضي الدين الأسترباذي (ت 686 هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، 1996 م.
11. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق، (د. ت).
12. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1954 م، (د. ط).
13. العربية والفكر النحوي: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1999 م، (د. ط).
14. الفعليات: محمود عبد السلام شرف الدين، القاهرة - مصر، 1980، (د. ت).
15. الكتاب: سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت - لبنان، 1996 م، (د. ط).
16. اللغة العربية مبناها ومعناها: تمام حسان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة - مصر، 1973، (د. ط).
17. معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار

